UN environment programme

جائحة «كوفيد-١٩» والبيئة والنُظم الغذائية: الاحتواء والتأقلُم وإعادة البناء بطريقةٍ أفضل

ا لملخص ا لتنفيذ ي

Covid-19 Green Recovery Working Paper Series

COVID-19 RESPONSE

التنويه المقترح

United National Environment Programme (2020). Covid-19, the Environment, and Food Systems: Contain, Cope, and Rebuild Better. Geneva.

https://www.unep.org/resources/report/covid19-environment-and-food-systems-contain-cope-and-rebuild-better

تتزايد كمية التقارير الخاصة بجائحة «كوفيد-١٩» والدلائل المتعلقة بها بوتيرةٍ مذهلة يوماً بعد يوم. وقد سعى المؤلفون إلى تجميع هذه الكتابات وتمحيصها وتقييمها حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٢٠، وهو تاريخ إعداد مسودة التقرير ومراجعتها. ولا بد من أنّ المشهد قد تغيّر ما بين آب/أغسطس وتاريخ نشر التقرير، وبالنظر إلى كمية الدلائل الصادرة يومياً، من الممكن أن يكون المؤلفون قد غفلوا عن بعض الكتابات. وقد سعى المؤلفون إلى تقديم توصياتٍ تحتفظ بأهميتها، لكنهم ينصحون القراء أيضاً بالاطلاع الدائم على المستجدات من خلال قراءة أحدث المنشورات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتلك الصادرة عن شركائنا. للاطلاع على المَراجع، يرجى قراءة التقرير الكامل

الملخص التنفيذي

UN environment programme

COVID-19 RESPONSE

European Commission

INTERNATIONAL CLIMATE INITIATIVE (IKI)

TEEB
The Economics of Ecosystems & Biodiversity

الملخص التنفيذي

مقدمة

تمثل جائحة «كوفيد-١٩» أزمة صحية واقتصادية عالمية غير مسبوقة تؤثّر على البيئة الطبيعية وتعوق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة [٢١]. فعلى الصعيد العالمي، أُصيب الملايين من الناس بالمرض، كما فقد الملايين من الأشخاص وظائفهم ومصدر دخلهم. يُلقي هذا التقرير الضوء على تأثيرات جائحة «كوفيد-١٩» وما نجمَ عنها من ركودٍ في نظام الزراعة الغذائية والأنظمة البيئية المُساندة له، ويشمل ذلك ما يرتبط بهذا الركود من تأثيرات على تلوث الهواء، وصحة البشر، وتغير المناخ. ويقدّم التقرير توصياتٍ للتخفيف من هذه التأثيرات ولإعادة البناء بطريقةٍ أفضل، وفقاً للمنشورات وموجزات السياسات الأخرى التي صدرت مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يشكِّل نظام الزراعة الغذائية رابطاً هاماً بين المحيط الحيوي وآلية عمل المجتمع والنظام الاقتصادي. ومن خلال هذه الروابط، يُرجَّح أن تسبب الجائحة ضرراً دائماً على المُحدِّدات الأساسية للتنمية المستدامة البعيدة الأمد. على الرغم من حالة الشك التي تكتنف الرؤية على المديين المتوسط والبعيد، فإن التأثير الحالي شديد الوضوح بينما تتخذ الحكومات في مختلف أرجاء العالم إجراءات صارمة لمواجهة الجائحة المتفاقمة.

تأثيرات الجائحة ونتائجها على الأنظمة الاقتصادية والبيئية والغذائية

لقد نجمت عن «كوفيد-١٩» تأثيرات اقتصادية سلبية هائلة، وأما التوقعات بشأن بقية العام ٢٠٢٠ فهي صادمة. فانخفاض الناتج الاقتصادي (النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي) يثيرُ القلق على وجهٍ خاص، لأنه يعني ارتفاع معدلات الفقر والجوع والبطالة وتوسُّع أشكال عدم المساواة

[١] تتزايد كمية التقارير الخاصة بجائحة «كوفيد-١٩» والدلائل المتعلقة بها بوتيرةٍ مذهلة يوماً بعد يوم. وقد سعى المؤلفون إلى تجميع هذه الكتابات وتمحيصها وتقييمها حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٢٠، وهو تاريخ إعداد مسودة التقرير ومراجعتها. ولا بد من أنّ المشهد قد تغيّر ما بين آب/أغسطس وتاريخ نشر التقرير، وبالنظر إلى كمية الدلائل الصادرة يومياً، من الممكن أن يكون المؤلفون قد غفلوا عن بعض الكتابات. وقد سعى المؤلفون إلى تقديم توصياتٍ تحتفظ بأهميتها، لكنهم ينصحون القراء أيضاً بالاطلاع الدائم على المستجدات من خلال قراءة أحدث المنشورات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتلك الصادرة عن شركائنا.

[٢] للاطلاع على المَراجع، يرجى قراءة التقرير الكامل
https://www.unep.org/resources/report/covid١٩-environment-and-food-systems-contain-cope-and-rebuild-better

القائمة، وأكثر ما ينطبق ذلك على البلدان النامية، دون أن يقتصر عليها. تشير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى أن الجائحة أدت إلى أول ارتفاع عالمي في معدلات الفقر المُدقع منذ عام ١٩٩٨، الأمر الذي قضى على كل التقدم المُحرَز منذ عام ٢٠١٧. كما تُظهر التقديرات أن «كوفيد-١٩» قد تجرُّ ما بين ٧١ مليون نسمة و١٠٠ مليون نسمة نحو مستوى الفقر المُدقع مع نهاية عام ٢٠٢٠. وستكون العواقب على معدلات الجوع هائلةً أيضاً: فمن المقدّر أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد من ١٣٥ مليوناً إلى ٢٦٥ مليوناً مع نهاية هذه السنة.

في وقت نشر هذا التقرير، لم يكن متوسط أسعار الغذاء قد ارتفع على مستوى العالم، وتشير التوقعات إلى بقاء الأسعار مستقرّة. وليست المشكلة الجوهرية التي تعاني منها معظم البلدان عبارة عن أزمة أمن غذائي ناجمة عن ارتفاع الأسعار، بل هي ناجمة بالأحرى عن تراجُع في مستويات الدّخل. إلا أن صورة الأسعار العالمية المستقرة هذه تُخفي ما شهدته عدة أماكن من ارتفاعات محلية في الأسعار، مع احتمال حدوث انقطاعات لاحقة في سلاسل توريد الغذاء.

إنّ الأزمات التي سببتها الجائحة في البلدان المانحة - من الأزمة الصحية المباشرة إلى الأزمات الاجتماعية الاقتصادية التي تشتدّ عمقاً - ستؤدي على الأرجح إلى انخفاضاتٍ إجمالية في حجم المساعدات العالمية، على الرغم من ارتفاع حجم المساعدات المخصصة لمواجهة الجائحة. وعلاوةً على ذلك، فإن تحويل الميزانيات الوطنية نحو تلبية الاحتياجات الصحية الحادّة قد يقلّل من دعمِ الزراعة وحماية البيئة، الأمر الذي حدث بالفعل في بعض البلدان. ترتبط التأثيرات الاقتصادية والصحية والاجتماعية لجائحة «كوفيد-١٩» بشكل مباشر وغير مباشر بالأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي والتلوث وتغير المناخ. كما تؤثر «كوفيد-١٩» على الطريقة التي يمكن لأنظمة الزراعة الغذائية العمل بها، والتي ستعمل بها. يبيّن الجدول ٢ هذه الروابط. ويرد وصفٌ ببعض التأثيرات الأساسية أدناه.

التأثيرات المرتبطة بجائحة «كوفيد - ١٩» على النظم الغذائية والطبيعة

	النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي	التلوث	تغير المناخ
التأثيرات الاقتصادية	انخفاض الأموال اللازمة لعمليات الإنفاذ: دليل على زيادة الصيد غير المشروع، والتخلص من النفايات بطرقٍ غير مشروعة، وما إلى ذلك. (-)	انخفاض الأموال اللازمة لضمان الامتثال لقواعد التخلص من النفايات (-)	انخفاض الأموال اللازمة لضمان الامتثال لقواعد الزراعة المراعية للمناخ (-)
	انخفاض الدخل يقلل الضغط على مصائد الأسماك التجارية (+)	انخفاض أسعار المدخلات مثل الأسمدة، بيد أن ذلك قد يؤدي إلى الإفراط في الاستخدام (+/-)	انخفاض الطلب على الوقود الحيوي مما يخفض الانبعاثات المتصلة بإزالة الغابات (+)
	البطالة تزيد من الضغط على مصائد الكفاف والمنتجات الغذائية البرية (-)	انخفاض حالات التغيب عن العمل بسبب انخفاض الملوثات المحلية (+)	القيام بالمزيد من أعمال استصلاح الأراضي لزيادة توفير الغذاء نتيجة لزيادة الاكتفاء الذاتي (-)
	انخفاض الطلب على الوقود الحيوي يقلل الضغط على استصلاح عمليات إزالة الغابات وفقدان الموائل (+)		انخفاض الانبعاثات نتيجةً لانخفاض النشاط (+)
	القيام بالمزيد من أعمال استصلاح الأراضي لزيادة توفير الغذاء ليحل محل اللحوم البرية في بعض الأماكن، لكن مع القيام بالمزيد من عمليات الصيد غير المشروع للحيوانات البرية في أماكن أخرى (+/-)		تعتمد تأثيرات الانبعاثات أثناء مرحلة التعافي على طبيعة التحفيز المالي (+/-)
	هل تحدث تحولات في الأنماط الغذائية بسبب انخفاض الدخل (؟)	هل تحدث تحولات في الأنماط الغذائية بسبب انخفاض الدخل (؟)	هل تحدث تحولات في الأنماط الغذائية بسبب انخفاض الدخل (؟)
التأثيرات المرتبطة بالصحة	نقص العمالة يقلل من إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية، كما يقلل من توافر الغذاء (-)	ارتفاع معدلات الوفيات نتيجة لجائحة «كوفيد-١٩» وذلك في المناطق التي ترتفع فيها مستويات التلوث (-)؛ لكن مع انخفاض مستويات التلوث بسبب النشاط المنخفض (+)	هل يتوقع وجود تحول دائم في أنماط الإنتاج والاستهلاك (؟)
	انخفاض الموارد البشرية اللازمة لإدارة الأراضي (-)	تفاقم تلوث الهواء الداخلي بسبب بقاء الأفراد، ولا سيما النساء والأطفال، وقتاً أطول في الداخل (-)	
	زيادة الرقابة على استغلال الأحياء البرية في بعض الأماكن (+)؛ رقابة أقل واستخدام أكثر في أماكن أخرى (-)	القيود المفروضة على الحركة تجعل الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب أمراً أكثر صعوبة (-)	
التأثيرات الاجتماعية	زيادة الضغط على الموارد المشتركة مع عودة العمال من المناطق الحضرية ومن الخارج (-)	إمكانية تغيير استخدام وسائل النقل لأغراض العمل والأسباب الاجتماعية على المدى الطويل مع انخفاض انبعاثات الهواء المحلي (+)	انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة نظراً للقيود المفروضة على السفر (+)؛ ارتفاع الانبعاثات بسبب انخفاض استخدام وسائل النقل الجماعي (-)
	زيادة الضغط على الأراضي مع عودة العمال من المناطق الحضرية ومن الخارج (-)		التغيرات الطويلة الأجل المحتملة في السفر/النقل لجميع الاستخدامات، مع خفض انبعاثات غازات الدفيئة (+)

(+) تعني أن الأدلة تشير إلى وجود تأثير إيجابي على الاقتصاد أو الصحة أو المجتمع؛
(-) تشير إلى تأثير سلبي؛ (؟) تشير إلى عدم وجود أي أدلة

ويرد وصفٌ ببعض التأثيرات الأساسية أدناه.

- يؤثر التراجع الاقتصادي بشكلٍ سلبي على الأنظمة البيئية حيثما تخضع الميزانيات للتخفيض من أجل إدارة المناطق المحمية وحيثما كانت إدارة المناطق المحمية معتمدةً على عائدات السياحة. أعلن الاتحاد الأفريقي عن تأجيل كثيرٍ من أنشطة الإدارة المستدامة للغابات، وفي بعض الحالات إلغائها بالكامل، كما أشار إلى حالات متزايدة من الصيد غير المشروع. وكان معدل إزالة غابات الأمازون قد ارتفع بشكل هائل في الأشهر الأخيرة بينما تُجاهد أمريكا الجنوبية في مكافحة الجائحة.

- إنّ انتقال المرض من الحيوان إلى الإنسان هو مصدر ٧٥ في المائة من الأمراض المعدية، وتُشير الأدلة إلى أزمة التنوع البيولوجي بوصفها عاملاً مساهماً في ظهور جائحة «كوفيد-١٩». وقد وُجدَت صِلاتٌ بين كلٍّ من الاتجار بلحوم الحيوانات البرية والتربية المكثفة للماشية من جهة، وظهور الأمراض الحيوانية المصدر وانتشارها من جهةٍ أخرى، ويُعدُّ كلا النشاطَين من العوامل المحرّكة الهامّة في فقدان التنوع البيولوجي في شتى أرجاء العالم. غير أن حظرَ الاتجار بلحوم الحيوانات البرية قد يسبب البطالة والفقر للآلاف من النساء، وهنّ الفئة الأساسية التي تتاجر بلحوم الحيوانات البرية، وقد يُفقد المجتمعات التي تحمي الحياة البرية حافزاً قيّماً.

- تأثَّر إنتاج الفاكهة والخضروات واللحوم ومنتجات الألبان بشكلٍ سلبي في بلدان متنوعة بسبب نقص القوى العاملة الناجم عن فرضِ قيود على حركة العمال وانتشار العدوى في أوساط مُصنِّعي الأغذية وعمال المزارع.

- يمكن أن تسبب الهجرة المُعاكسة من المدن إلى الأرياف ضرراً على مجتمعات السكان الأصليين وتشكّل ضغطاً على بؤر التنوع البيولوجي في تلك المناطق. وقد تؤدي الجائحة أيضاً إلى استفحال حالات الصيد الصغير النطاق غير المنظَّم وغير المُبلغ عنه.

- في حين أنّ تلوث الهواء قد انخفض في أماكن كثيرة في إبان انتشار الجائحة، ثمة أدلة على أن التعرض الطويل الأمد للهواء الرديء النوعية قد يُفاقم شدة أعراض مرض «كوفيد-١٩» ويرفع خطر الوفاة. فالتعرض الزائد للهواء الداخلي الرديء النوعية، وأكثر ما يحدث ذلك لدى النساء والأطفال الصغار الذين يمضون معظم أوقاتهم داخل منزل العائلة، يمكن أن يُنقص مناعة الجسم ضد الإصابة بمرض «كوفيد-١٩».

- تُعدّ النساء أشدُّ عرضةً للتأثر بعواقب الجائحة على نحو غير متناسب، وذلك لأنهن القائمات على الأمن الغذائي والمائي للأسرة. ففي أنحاء كثيرة من العالم، تقضي النساء والفتيات ساعاتٍ كل يومٍ في جلب المياه أو الانتظار في طوابير مزدحمة أمام بائعي المياه، الأمر الذي قد يزيد مخاطر تعرضهن للفيروس. ومن جهةٍ أخرى، فإن الحجر المنزلي وحظر التجول قد يحدّان من إمكانية الحصول على الماء والنظافة الصحية.

- أدى انخفاض الطلب على الوقود الحيوي بسبب انخفاض الطلب على النقل، وهبوط أسعار النفط، إلى قلة الطلب على المواد الخام وانخفاض أسعارها. غير أن التزايد الكبير في التوسع الزراعي والتعدين غير الشرعي قد سرَّعا فقد الغابات في البرازيل وكولومبيا.

- في ما يتعلق بتغير المناخ وغازات الدَّفيئة، تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن انبعاثات غازات الدفيئة ستقل بما يصل إلى ٨ في المائة خلال العام ٢٠٢٠ بسبب تراجع الطلب على السفر والنقل والطاقة. ولا شك في أن ذلك تأثيرٌ مرغوبٌ فيه، غير أن التقديرات الواردة في تقرير فجوة الانبعاثات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠١٩ تشير إلى ضرورة استمرار خفض الانبعاثات بمقدار ٧,٦ في المائة سنوياً طوال السنوات العشر التالية لكي يتقيّد معدل الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية. ويبدو أن الانبعاثات في الصين، والتي تشكل ربع انبعاثات الكربون في العالم، قد عادت منذ الآن إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة.

- تؤدي المشاكل الصحية المرتبطة بالنظام الغذائي إلى تفاقم معدلات الوفاة والاعتلال بين الأفراد المصابين بعدوى «كوفيد-١٩». وقد وُجدَت صلةٌ بين الأمراض غير المعدية، مثل السكري وأمراض القلب والبدانة، وارتفاع معدلات العدوى، والاستشفاء، والقبول في أقسام العناية المركزة، والوفاة.

ا سترا تيجيا ت ا لتأ قلم

يمكن التخفيف جزئياً من أسوأ عواقب الانكماش الاقتصادي والطلب على الخدمات الصحية من خلال توسُّعٍ ماليٍّ كبيرٍ النطاق لمواجهة الجائحة. إذ إن الاستجابة المالية العالمية لجائحة «كوفيد-١٩» لم يسبق لها مثيل: بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، تكون الحكومات قد قدمت حوالي ١١,٧ تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ١٣,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إلا أن السياسة المالية مُقيَّدة في عددٍ من الأسواق الناشئة والأنظمة الاقتصادية النامية الأشدُّ تأثراً، فالقواعد الضريبية المنخفضة وإمكانية الاستدانة المحدودة تقيِّدان حجم الدعم الحكومي، مما يُبرز الحاجة إلى الحصول على موارد إضافية وسبلِ إنفاقٍ أكثر فاعليةً.

لقد جاء معظم الدعم المالي المُقدَّم على هيئة تحويلات نقدية وموارد إضافية للخدمات الصحية. وتتضمن أداة تتبُّع السياسات من صندوق النقد الدولي أمثلةً معدودة جداً عن السياسات المالية الموجَّهة تحديداً نحو القطاع الزراعي، بينما لا تتضمن أي أمثلة عن سياساتٍ موجهة نحو البيئة. وحتى الآن، تشكل التدابير الخضراء أقل من ٠,٢ في المائة من مجمل الإنفاق التحفيزي الذي خصصته الأنظمة الاقتصادية الخمسون الأكبر في العالم من أجل «كوفيد-١٩».

أوجُه القصور

أولاً، رغم تخصيص موارد ضخمة لمعالجة الأزمة، ثمة مجالات تفتقر إلى الدعم الكافي، وخاصةً نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

ثانياً، تركز برامج الدعم المُنفَّذة بشكلٍ مفرط على الإغاثة القصيرة الأمد. وبالنظر إلى محدودية الموارد المالية لدى معظم البلدان النامية، ليس واضحاً كم يمكن لتلك البرامج أن تدوم. وفوق ذلك، لم يُقدَّم سوى قليل من التحفيز المالي للاقتصاد الأخضر والحلول القائمة على الطبيعة، على الرغم من ثبوت منافعها على المدى الطويل.

ثالثاً، ثمة قلقٌ حقيقي من أن يؤدي تخصيص الموارد للحدِّ من التأثيرات الشديدة لجائحة «كوفيد-١٩» إلى خفض حجم الموارد المخصصة للتنمية المستدامة عموماً، مما يستبعدُ برامج هامة وُضعَت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العام ٢٠٢١ وما بعده. وقد تصاعدت التحذيرات من احتمال خفض المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ٢٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١.

رابعاً، إن الإجراءات الواسعة التي تهدف إلى دعم قطاع الزراعة الغذائية -من الدعم المالي الطارئ للمزارعين إلى الدعم الأكثر تنظيماً لسلاسل التوريد المحلية- لا تُصمَّمُ دائماً على نحوٍ يضمن إرسال الإشارات الصحيحة إلى العناصر العاملة في القطاع الغذائي بحيث تؤدي إلى التعافي على المدى الطويل. ولا بد في المراحل اللاحقة من التركيز على الاتساق والترابط بين إغاثة الطوارئ والأهداف الطويلة الأمد في مجال الاستدامة، والقدرة على الصمود، والإنصاف.

Andrei Iasc

أخيراً، كانت إجراءات الاستجابة قد أغفلت حتى الآن الروابط مع البيئة، بما فيها الحاجة إلى منع فقدان وتدهور مزيدٍ من الموائل، وهي مشكلةٌ تسهِّل نوع الانتقال من الحيوان إلى الإنسان المرتبط بانتشار الأمراض الحيوانية المنشأ، مثل «كوفيد-١٩».

الإجراءات المطلوبة

بدلاً من اتباع أساليب التنمية الدولية التقليدية، يجب الاعتماد في ما بعد على التنمية العالمية المستندة إلى تحليلات شمولية تحدِّد الديناميات الإشكالية القائمة بين البلدان الكبيرة والصغيرة، والغنية والفقيرة. ولا يمكننا المبالغة في تقدير أهمية هذا التغيير الجوهري.

الاحتياجات الفورية

يجب الحفاظ على الإجراءات المتبعة حالياً بل وتعزيزها في المناطق التي تشهد ضعفاً في تلك الإجراءات. وما زال نقص الدخل مشكلةً قائمة، وهو يعوق الحصول على غذاءٍ كافٍ.

في قطاع الزراعة الغذائية، تتلخص المسائل الأشد إلحاحاً في ضمان توريد المُدخلات (بما فيها القوى العاملة) ومعالجة الصعوبات في نقل الغذاء من مكان لآخر داخل البلدان. وحتى في أفريقيا، القارة التي تتمتع بمستوى مرتفعٍ نسبياً من الاكتفاء الذاتي، فإنّ الخُمس فقط من الغذاء المُستهلك مزروعٌ من قِبل العائلات التي تأكله. لا بد من اتخاذ إجراءاتٍ لتعزيز شبكات نقل الغذاء التي تقلل الخسارة والهدر قدر الإمكان، وينبغي في الوقت نفسه دعم إنتاج الغذاء محلياً.

نظراً للقيود المفروضة على الحركة، سيؤدي نقص القوى العاملة اللازمة للعمل في الأراضي إلى تعطيل النظم الغذائية إلى حينِ حلِّ هذا النقص. ويجب اتخاذ إجراءاتٍ لتسهيل حركة العاملين في قطاع الزراعة الغذائية. كما يجب اتخاذ إجراءات لمنع انتشار «كوفيد-١٩» في أوساط عمال المزارع ومُصنّعي الأغذية.

لهذه المسائل المُلحَّة أهميةٌ أيضاً في الاستجابة الأطول أجلاً. فإذا باءت الإجراءات الرامية إلى احتواء الفيروس بالفشل، سيغدو التأقلم وإعادة البناء أشد صعوبةً بكثير، وستغدو التأثيرات أكبر وأعلى كلفةً.

Daniel Krueger

الاحتياجات القصيرة الأمد

من الأولويات التي ينبغي على البلدان مراعاتها خلال الأشهر الاثني عشر التالية إيصال برامج الإغاثة والتحفيز للأشخاص الأكثر ضعفاً، ويشمل ذلك توفير السيولة التي يحتاج إليها المنتجون الصغار للغذاء ومشاريع الأعمال الريفية الصغيرة النطاق. التنظيف البيئي، والاستثمار في الزراعة المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، لجميعها تأثيرات تحفيزية إيجابية عموماً على المدى القريب، بالإضافة إلى تأثيراتها البيئية الإيجابية على المدى الأبعد. كما تبيَّنَ أن الاستثمارات في رأس المال الطبيعي لدعم قدرة النظام البيئي على الصمود والتجدُّد، بما فيها استعادة الموائل الغنية بالكربون والزراعة المراعية للمناخ، تتمتع بتأثيراتٍ مُضاعِفة طويلة الأمد على المُخرَجات، فضلاً عن تأثيرها الإيجابي الكبير على المناخ. وقد أظهرت الدراسات أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه بنسبٍ تتراوح بين ٦٠ و٨٠ في المائة هو أمرٌ ممكن تقنياً ومُجدٍ تجارياً في بعض القطاعات ومنها الإنشاءات والزراعة والغذاء والصناعة والنقل. ومن شأن ذلك تحقيق وفوراتٍ سنويةٍ في التكاليف تتراوح بين ٢,٩ و٣,٧ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، انطلاقاً من استثماراتٍ قدرها ٩٠٠ مليار دولار أمريكي، وتخلق ما بين ٩ ملايين و٢٥ مليون فرصة عمل جديدة.

الاحتياجات المتوسطة الأمد

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجوانب الإنعاش التي تفصل الارتباط ما بين النمو الاقتصادي وانبعاثات الكربون وفقدان التنوع البيولوجي، وليس لمجرّد استخدام الموارد بكفاءةٍ أكبر. ففي حين أنّ الركود الناجم عن جائحة «كوفيد-١٩» قد يعني عجز الحكومات عن تعريض الأولويات الاقتصادية العاجلة للخطر من أجل الاستدامة، إلا أنه من الممكن تصميم البرامج التحفيزية لخفض الكربون تصميماً دقيقاً يتيح معالجة مجموعتَي الأولويات في آنٍ واحد.

شهد العالم تأقلماً سريعاً مع أسلوب العمل عن بعد، وتحسيناتٍ في التقنيات، وتقديراً للمنافع البيئية، مع إمكانية ترسيخ التغيُّرات في السلوك والبناء عليها. سيتأثر مدى رسوخ التكيفات السلوكية بعد انقضاء الأزمة بالخيارات في السياسات في خلال فترة التعافي، وكذلك بنطاق إجراءات الحجر المنزلي وصرامتها. يمكن للإجراءات المتوسطة الأمد أن تعزّز عملِ الحكومات والوكالات الدولية على مستوى العالم من أجل دعم الانتقال نحو تخفيض انبعاثات الكربون، والتحوُّل إلى النظم الغذائية المستدامة وغير ذلك من أهداف التنمية المستدامة.

ثمّة ما يدعو إلى التفاؤل في المنظور المتوسط الأجل بسبب ما شهدناه من دعمٍ قويٍّ للتغيير، ويشمل ذلك قطاع الشركات. على سبيل المثال، أرسلت ٢٠٦ شركاتٍ كبرى، ومنها أهم شركات الزراعة الغذائية، خطاباتٍ تحثُّ فيها حكومة المملكة المتحدة على وضع خطة إنعاشٍ اقتصادي تُعطي الأولوية للعمل من أجل المناخ.

مع ذلك، ينبغي للبلدان التنبُّه إلى التأثيرات التوزيعية الناجمة عن السياسات المُطبَّقة في السعي نحو الاقتصاد المنخفض الكربون. ويتعيّن تكميل الإجراءات المشجعة على العمل من المنزل بإجراءات أخرى تيسِّر الوصول إلى البنية التحتية اللازمة لذلك. وينبغي أن يسترشد الاستثمار في النظام الغذائي بنتائج تقييمات دورة الحياة وتحليلات التأثير الاقتصادي.

Hennie Stander

أ سلو بٌ منهجي

تتطلب مجابهة هذه التحديات أسلوباً منهجياً. فرغم النجاح المُحقق في زيادة إنتاج الغذاء حتى اليوم، كان التقدُّم أقل في مجال تقليل التأثيرات البيئية السلبية الناجمة عن النظم الغذائية. وثمة أدلة دامغة على أن الطريقة المتبعة حالياً في إنتاج الغذاء تهدم الأساس البيئي ذاتَه الذي يقوم هذا الإنتاج عليه. وقد قُدِّرت التأثيرات الخارجية السلبية للنظام الغذائي بحوالي ١٢ تريليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يعادل حوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٩. وتمثّل عملية التعافي من جائحة «كوفيد-١٩» فرصةً لإعادة البناء بطريقةٍ أفضل، استناداً على رؤيا شمولية لنظام الزراعة الغذائية البيئية بأكمله بحيث تضع الإنصاف الاجتماعي والوظائف في الحسبان، بالإضافة إلى التأثيرات الصحية والبيئية.

تتمثل إحدى الفرص في اقتراحٍ بالخروج من الأزمات مزوَّدين بخطة تنفيذٍ دوليةٍ لنهج «توحيد الأداء في مجال الصحة»، وهو نهجٌ متكاملٌ يمنع ويحدُّ من التهديدات القائمة في مواضع التواصل بين الحيوان والإنسان والنبات والبيئة. ويعالج هذا النهج مسائل هامة، مثل خفض المخاطر الحيوانية المنشأ التي تشكّلها الماشية والحيوانات البرية، وخفض استهلاك اللحوم عند الاقتضاء، وتقليل التغيرات في الموائل وفي استخدام الأراضي جراء التحوُّل الزراعي، وتحسين مراقبة البيئة. ومن الفرص الأخرى المتاحة قمة الأمم المتحدة بشأن النُّظم الغذائية، والتي يُخطَّط لعقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. ستسعى القمة إلى رفع مستوى الطموحات العالمية، وفهم المشاكل التي يتحتم حلُّها، ورسم مسارٍ لإجراء تغيير جذري على نُظُمنا الغذائية.

باختصار، يجب على خطة التنمية المستدامة العالمية أن تعزز قدرة النظم الغذائية على الصمود واستدامتَها من خلال سياسات وإجراءات تتسم بأنها (١) تراعي العتبات البيئية وعمليات التسوية؛ (٢) تعزز الأمن الغذائي والأنظمة الغذائية الصحية؛ (٣) تحسِّن سبل العيش الريفية وتصونُها؛ (٤) تتصدى لأشكال عدم المساواة والظلم التي ظهرت والتي ستستشري في خلال الفترة الانتقالية ما بعد «كوفيد». سيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً هاماً في ضمان ألا نغفل عن هذه الاعتبارات الهامة في خضمِّ عملية إعادة البناء بطريقةٍ أفضل.

يجب على هيئات الأمم المتحدة أن تتعاون معاً لتطبيق إطار العمل المذكور بكفاءة من خلال (أ) مراقبة تأثيرات جائحة «كوفيد-١٩» على البيئة وأنظمة الزراعة الغذائية؛ (ب) تقييم العواقب الأوسع لسياسات الاستجابة على المجتمع ورأس المال الطبيعي، عن طريق قياسها باستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) المساعدة في اقتناص الفرص لتحقيق قفزات في الاستثمارات الخضراء ودعم الحلول القائمة على الطبيعة من أجل إعادة البناء بطريقةٍ أفضل؛ (د) تولّي زمام القيادة لتوسيع الأبعاد البيئية لنهج «توحيد الأداء في مجال الصحة».

يُظهر هذا التقرير بوضوحٍ أهمية الاستجابة السريعة والفعالة في التصدي للتحديات البيئية الناجمة عن «كوفيد-١٩» وتفادي حدوث جائحة وأزمة مشابهة لها من جديد. وتشير الأرقام الأولية إلى أن تكلفة تفادي جائحاتٍ أخرى في العقود القادمة من خلال حماية الحياة البرية والغابات لن تتجاوز ٢ في المائة من الضرر المالي المُقدَّر حدوثه بسبب «كوفيد-١٩». ولا شك في أنّ درهم وقايةٍ هو دائماً خيرٌ من قنطار علاج.